الكلية	القانون
القسم	القانون
المادة باللغة الانجليزية	Political systems
المادة باللغة العربية	الأنظمة السياسية
المرحلة الدراسية	الثانية
اسم التدريسي	أ.د ماهر فيصل صالح
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	legal state
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**الدولة القانونية**
رقم المحاضرة	10
المصادر والمراجع	١- ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧٥
	٢- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١
	٣- حميد حنون، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد١.

محتوى المحاضرة

مفهوم الدولة القانونية

ويقصد بها خروج جميع سلطات الدولة لأحكام القانون القائم حيث لا توجد سلطه فوق القانون وهذا ما يميزها الدولة القانونية والبوليسية لان السلطة في تلك النظم لا يحد من سلطانها اي قيد ولها ان تتخذ منها اجراءات تجاه الافراد ما يتفق ورغباتها او نزواتها اما في الدولة القانونية فلا تستطيع السلطة التنفيذية والهيئة الإدارية فيها ان تتعامل مع الافراد الا بمقتضى القواعد القانونية التي شرع سلفا اساس خضع الدولة القانون

ان تمتع الدولة بالسيادة وتمييزها عن الافراد والمنظمات الموجودة في المجتمع لا ينفي وجود الشخصية القانونية للدولة وفقا للراي السائد في الفقه التقليدي شاهنا في ذلك شان الاشخاص المعنوية الاخرى والدولة تتميز بعده خصائص اهمها حيازة الدولة لقوه الارقام المادي في المجتمع مما يمكنها من ضمان تنفيذ اوامرها والدولة تبتسم بالسيادة اي ان خطتها السياسية عليا تنبع من ذات الدولة وقادره على ان تنظم نفسها وتفرض اوامرها وهناك شبه جماع في الوقت الحاضر على ضرورة ان تكون ممارسه السلطة في اطار قواعد القانونية النافذة وانعيه مخالفه لهذا الاتجاه تعود خرقا القواعد القانونية وبشكل انتهاكا لمبدا المشروعية لقد بدل المفكرون جهود المضي في الباحث عن هذا السند او الاساس

خضوع الدولة للقانون ومن اهم النظريات التي عالجت مساله خضوع الدول القانون هي نظريه القانون الطبيعي ونظريه في التحديد الذاتي ونظريه التضامن الاجتماعي .

اولا نظرية القانون الطبيعي

تقوم هذه النظرية على اساس وجود مبادئ ساميه منبثقه عن العقد البشري القويم وبمقتضاها نحكم ان التصرف ظالم او اعاده طبقا لاتفاقه مع المعقول ولما كانت هذه المبادئ متفقه مع الحقائق الطبيعية فهي تسبق وجود الدولة وتعلو على القوانين الوضعية وعلى المشرع ان يهتدي بمبادئ القانون الطبيعي

ثانيا نظريه التحديد الذاتي يرى انصار هذه النظرية من الدولة هي التي تشير القواعد القانونية ولكن عليها ان تلتزم وتتصرف بحدودها لان القانون ملزم للأفراد والدولة على السواء وهي بذلك تحدث سكانها بإرادتها الذاتية وهذا التحديث الذي تقوم به الدولة تحتمه مصلحتها بدونه تزويد الفوضى ويحل الاستبداد محل حكم القانون

ثالثا نظريه التضامن الاجتماعي وضع هذه النظرية الفقيه دي جي وتقوم على ان الانسان اجتماعي بطبعه ومن ثم لا يستطيع العيش الا في جماعه لانه يشعر بحاجته الجماعة ولكن ذلك لا يلغي شعوره بكيانه الذات المستقل فالفرد ميول ومطالب خاصه لا يمكن تحقيقها الا عن طريق الحياه المشتركة مع الاخرين بان القاعدة ضرورية وواجبه الاحترام لتحقيق مبدا التضامن الاجتماعي

ضمانات الدولة القانونية

اولا وجود دستور ثانيا الفصل بين السلطات ثالثا الرقابه دستوريه القوانين رابعا استقلال القضاء خامسا خضوع اعمال الإدارية للرقابة القضائية سادسا كفالة حق التقاضي سابعا الراي العام

UNIVERSITY OF ANBAR